العدالة

صحيفة تصدر عن إدارة العلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل

رئيس التحرير
حنان صليل

aladala @aladel.gov.ly

10 جمادى الأولى 1436هـ الموافق 1 مارس 2015م

العدد (111)

بيان وزارة العدل بشأن العدوان الإرهابي الذي تعرضتْ له مدينة درنة

من مبعث مسؤوليتها تابعتْ وزارة العدل ما حصل صباح الاثنين 2015/2/16 من عدوان سافر على إقليم الدولة الليبية وانتهاكاً لسيادتها الوطنية من قبل سلاح الجو المصري الذي نفذ غارات جوية على مدينة درنة بحجة مكافحة الإرهاب والتطرف ونبذه ومحاولة الجرائم التي ترتكب من قبل جماعات اتصفتْ بالتشدّد علماً بأن مكتب النائب العام قد باشر تحقيقاته فيما تضمنه الفيديو المسرب من أفعال قتل شنيعة والتي اتخذها الجيش المصري كذريعة لشن غارته على مدينة درنة، وأن دولة مصر من منظورنا كوزارة للعدل لا تختلف عن أولئك المجرمين بارتكابها جرائم بحق أبناء الشعب الليبي لا تقل خطورة عما ارتكبته جماعات الإرهاب والتطرف، وما ذلك إلا في إطار تصدير أزماتها الداخلية وتسويق الجيش المصري كشرطي للمنطقة.

ونحن إذ نُدين وبشدة الجرائم الدولية التي ارتكبت اليوم ولازالت ترتكب من قبل الجيش المصري والمتمثلة في جريمة العدوان وقتل الأبرياء والأطفال وقصف لأحياء مدنية بمدينة درنة أوجعت ضمير الإنسانية وقضت مضجعها بأوامر مباشرة من القادة السياسيين والعسكريين بدولة مصر، فإننا نطالب الأمم المتحدة وجهازها الرئيس مجلس الأمن باتخاذ كافة التدابير لكف هذا العدوان عن إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومساءلة كل من أجرم بحق أبناء الشعب الليبي وتقديمه للعدالة، كما نطالب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق إزاء الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتْ هذا اليوم بمدينة درنة، وفي خضم كل ذلك نستغرب ونستاء من الصمت الرهيب لمبعوث الأمم المتحدة في ليبيا لعدم استنكاره فعل الاعتداء الآثم.

وعلى المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية والوطنية أن تضطلع بمهامها وواجباتها بتوثيق ورصد الجرائم المرتكبة من قبل الجيش المصري وقياداته المسؤولة فوق أراضي الدولة الليبية.

ولابد أن نذكر في هذا المقام أن لمكافحة الإرهاب والتطرف داخل الحدود الإقليمية الليبية وسائله الشرعية وأنه من مسؤوليات الحكومة الليبية وحدها وأن أي مشاركة أو مساعدة أو عون لها في ذلك لابد أن يتم بالتنسيق معها لا بتجاوزها والتقافز عليها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال مكافحة الإجرام بالإجرام.

وختاماً .. فإن وزارة العدل ستسعى وبكل قوة في تتبع الجناة وملاحقة المجرمين العابثين بسيادة الدولة الليبية وسلامتها الإقليمية وسلامة أبنائها، وستسلك في ذلك كل الطرق التي من شأنها أن تمنع إفلات المجرمين من العقاب محلياً ودولياً.

حفظ الله ليبيا
وعاشتْ ليبيا حرة أبية
صدر في طرابلس
الاثنين الموافق 2015/2/16م

القضاء لا يحول دون الصفاء

هذه العبارة الفقهية والتي أصبحتْ راسخة في الأذهان كمبدأ عام يتعامل مع أحد أهم صفات القضاء ومواصفاته ودوره **معنى العبارة ..**

إن القضاءَ يظلُ طريقاً استثنائياً يحل الخلافات كافة سواء الإدارية أو المدنية أو الشخصية وغيرها فإن صفتْ العلاقة بين المتنازعين في أية مرحلة من مراحل نظر النزاع القانوني فلا يحُول القضاء كسلطة ثالثة دون ذلك لأن الإصلح في حل المنازعات هو الصلح والتصالح وصولاً للصفاء، والصفاء أفيد للدولة وأفضل للأشخاص، وقد قال رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم (**ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فإن أحكام القضاء قد تُورث الضغائن**).

وقد نص القانون الليبي على (الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً، وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من إدعائه(المادة 548- من القانون المدني).

هيئة التحرير

خلال زيارته لمصلحة التسجيل العقاري

الوزير يلتقي المسؤولين فيها ويؤكد دعمه لها

عُقد صباح يوم الاثنين 9 فبراير 2015م، بمقر مصلحة التسجيل العقاري وبحضور السيد مصطفي القليب وزير العدل والسادة وكلاء وزارة العدل اجتماع بالسيد رئيس مصلحة التسجيل العقاري ومديري الإدارات والمكاتب بالمصلحة يأتي هذا الاجتماع للتأكيد على تفعيل العمل بالمصلحة باعتبار أهمية دورها الحيوي لاستقرار البلاد والحفاظ على حقوق الملكية العامة والخاصة ،

حيث أكد السيد وزير العدل رغبة الوزارة الصادقة لدعم مصلحة التسجيل العقاري وتقريب وجهات النظر وتقديم الدعم المالي والمعنوي

الوزارة تعقد اجتماعها الثاني للعام الحالي

عقد خلال الأيام الماضية الاجتماع الدوري الثاني للسيد الوزير بالسادة الوكلاء و مديري الإدارات والمكاتب و رؤساء الفروع تناول خلاله توصيات الاجتماع السابق، واستعرض جدول الأعمال المقترح واعتماده وتمت مناقشة جملة من المواضيع التي تنظم سير العمل والتأكيد على تفعيل الرقم الوطني ومحاربة الازدواجية في العمل ،

ونوقش كذلك الإعداد لعقد ندوة لتطوير موقع الوزارة الالكتروني لتقديم خدمات للمواطن والجهات فيما يخص الأمور العدلية.

كما تمت مناقشة الاعتماد بشكل مباشر على إدارة التخطيط في القيام بالإنشاءات والصيانة للمقرات التابعة لوزارة العدل في المشروعات الصغرى والمتوسطة بمجهود ذاتي ، وكذلك إنشاء لجنة لمعالجة تضخم المرتبات وفقاً للقانون

في هذا العدد :

مصلحة التسجيل العقاري بين التشريع والتنفيذ
ص4-5

رئيس قسم الحركة والنقل :
نأمل من موظفي الهيئات القضائية احترام مهنة السائق والاهتمام بالوحدات الفنية داخل القسم

بالتنسيق مع مصرف الدم المركزي ..

حملة للتبرع بالدم في مركز الخبرة القضائية والبحوث

العدالة - هشام الصيد

أقيمتْ خلال اليومين الماضيين بمركز الخبرة القضائية والبحوث بطرابلس حملة للتبرع بالدم حيث توافد عدد كبير من الموظفين على السيارة المخصصة للتبرع والفريق المكلف بها من قبل مصرف الدم المركزي في خطوة يهدف من خلالها الوصول للمتبرع في مكان عمله والمساهمة في نشر ثقافة التبرع بالدم.

وقالتْ المهندسة نزيهة الفيتوري رئيس الفريق المكلف بسحب الدم من المتبرعين على الرغم من وجود مصرف مركزي إلا أننا نعمل للوصول للمتبرعين أينما يوجدون إلا أن ثقافة التبرع بالدم مازالتْ محدودة في مجتمعنا والمواطن لايعرف أبواب مصرف الدم إلا عندما يكون بحاجة ماسة للدم من أجل إنقاذ حياة مريضه و عندما يُطلب منه البديل ليستفيد منه مريض آخر يتردّد في ذلك لأنه يتوقع أن الدم تتم صناعته بالمصرف وليس من أهل الخير الذين يساهمون في إنقاذ حياة المرضى الذين هم في أمس الحاجة لكل قطرة دم من خلال التبرعات وأضافتْ بأن أعضاء فريق العمل يشعرون بالسعادة عند قدوم متبرع بشكل طوعي وليس عند حاجته للدم لمريضه أو عند وقوع أية حادثة عندها تتوافد أعداد كبيرة من المواطنين على المصرف للتبرع في وقت واحد ما يخلق حالة من الربكة للفريق المكلّف بعمليات سحب الدم وقيام المسؤولين بافتتاح نقاط أخرى للتبرع في عدد من المرافق الصحية في محاولة للتخفيف من حدة الازدحام على المصرف . وأكدتْ بأن المصرف يحتاج لكميات كبيرة من الدم حتى يتمكن من توفير احتياط استراتيجي يتم الرجوع إليه عند الحاجة. وأفادت أن عدد المتبرعين هذا العام يفوق عدد حملة العام الماضي التي قام بها المصرف و عبرتْ عن عمق سعادتها لثقافة التبرع لدى موظفي المركز وطالبتْ كل الجهات العامة أن تحذو حذو هؤلاء الموظفين من أجل التبرع بالدم مساهمة منهم لإنقاذ حياة المرضى المحتاجين لكل قطرة دم.

بحضور مديري الإدارات ورؤساء الأقسام ..

عدد من الخبراء الهندسيين يؤدون اليمين القانونية أمام رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث

العدالة - هشام الصيد

أدى عدد 6 من الخبراء التابعين لإدارة الخبرة الهندسية اليمين القانونية أمام رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث المستشار عبدالله أبورزيزة وبحضور مديري الإدارات والأقسام الذي أثنى في كلمته أمام الخبراء المحلفين على الجهود التي بُذلتْ من قبل مدير الإدارة السيد الهادي الطروق ورؤساء الأقسام خلال فترة التدريب التي استمرتْ لأكثر من عام و أثمرتْ بانجاز التقارير المطلوبة منهم وأثبتوا فيها جدارتهم المهنية .. وعليه رأينا اعتمادهم كخبراء محلفين.

وأشار أبورزيزة في سياق كلمته على أن الخبراء ستشملهم علاوة التمييز المقرّرة للخبراء وفق القانون بقيمة 50 ٪ والتي اعتمدت مؤخراً وشملتْ جميع منتسبي المركز و تتفاوت قيمتها من تخصص لآخر .

من جانبه قال المهندس الطروق مدير الإدارة الهندسية هذه المرة الأولى التي تقوم فيها الإدارة بتحليف عدد ستة خبراء دفعة واحدة ضمن اهتمام إدارة المركز بضخ دماء جديدة في كل الأقسام والإدارات والخبراء المحلفين أربعة منهم في مجال الخبرة الهندسية وعدد خبير زراعي وآخر حسابي .

ضمن برنامج رفع الكفاءة الوظيفية بالشرطة القضائية ..

محاضرات توعوية لمنتسبي مؤسسة الإصلاح والتأهيل عين زاره

العدالة – خاص

انطلقت خلال الايام الماضية مجموعة المحاضرات التوعوية الخاصة بمنتسبي مؤسسة الإصلاح والتأهيل (عين زارة) ،استمر لمدة أربعة أيام ،تنظمها إدارة التدريب بجهاز الشرطة القضائية وذلك ضمن برنامج رفع الكفاءة الوظيفية لمنتسبي الجهاز . ونضمت ورش عمل ومحاضرات توعوية وتثقيفية للأعضاء الجدد العاملين بمؤسسات الإصلاح والتأهيل ومنتسبي جهاز الشرطة القضائية

وتم تنفيذ هذا البرنامج بالاستفادة من عناصر الجهاز الذين تلقـوا دورات تدريبية في مجال إعـداد المدربين و فن الإلقاء .

وذلك بعد الانتهاء من عدد 3 دورات تدريبية توعوية بواقع 3 ساعات يومية شملت وحدة الحماية بإدارة الفروع – مؤسسة الإصلاح والتأهيل الهضبة – مؤسسة الإصـلاح والتأهيل البركة وخطة الادارة تهدف لإعداد برنامج تدريبي مماثل لباقي مؤسسات الإصلاح.

هذا وكانت قد أختتمت خلال الايام الماضية دورة المقابلة الشخصية،و التي تنظمها الادارة بإشراف وتنفيذ مركز الإحتراف العالمي للتنمية والتدريب بحضورالسيد رئيس الجهاز عقيد محمد بشة وعدد من المسؤولين بالجهاز .

أجهزة تصوير أشعة و حقائب طبية في إدارة الطب الشرعي

العدالة - خاص

أكد مصدر مسؤول في مركز الخبرة القضائية والبحوث وحرصاً من حرص المسؤولين بالمركز على تسهيل مهمة عمل الأطباء الشرعيين تم مؤخراً توريد عدد من أجهزة التصوير الأشعة «x.r.a x» تم توزيعها على مكاتب الطب الشرعي في عدد من الفروع، و ساهمت بشكل مباشر في تخفيف العبء على الأطباء الشرعيين الذين كانوا يقومون بتشريح الجثة من أجل معرفة مكان وجود الطلق النَّاري و الجهة التي اخترقها بالجسم أو نقلها للمستشفيات لأخذ صورة مقطعية لها .. وبتوريد الأجهزة أصبح في امكان الطبيب الشرعي أخذ الصورة المقطعية للجثة في مكانها دون تحمل عناء نقلها من مكان لآخر لتحديد مكان الطلق النَّاري والوصول إليه بسرعة وإعداد تقرير بالحالة وتسليم الجثة لذويها في أسرع وقت ممكن .

مشيراً في السياق ذاته توريد عدد كبير من الحقائب الطبية لتوزيعها على الأطباء الشرعيين تحوي في جعبتها معدات طبية يحتاجها الطبيب الشرعي أثناء وجوده بمسرح الجريمة لأخذ العينات المبدئية من جثة المجني عليه قبل إختفاء آثارها .

أسئلة وأجوبة

يبحث المواطن دائماً عن قلب مفتوح لهمومه ،وعن آذان مصغية له وأنتم ضيوفنا من عدد لآخر ،وتوسيعاً لدائرة المعرفة القانونية وانطلاقاً من أن المعرفة أساس للوعي وباعتبار الأهمية التي تعكسها بشؤون القوانين وما تحققه من حصانة وحصافة للمواطنين تخصص هذه الصفحة للإجابة على عديد التساؤلات بشأن القضايا القانونية .

الاستاذ المحامي : المبروك شوية

هل يحمي القانون الليبي المشترين الليبيين لعقارات في دول عربية ؟.

وردتْ عدة تساؤلات وأسئلة حول مسألة شراء الليبيين لعقارات في دول عربية مثل : (تونس والمغرب) .. فهل القانون الليبي يحمي المشترين الليبيين؟.لتكرر ورود هذا الاستفسار ولأهميته، فإننا نورد عنه إجابة وتوضحاً كاملين.

* نبدأ من النقطة الأولى.. وهي مبدأ إقليمية القانون وهذا يعني أن القانون الليبي يسري في ليبيا، والقانون التونسي يسري في تونس، ولم ترد على هذا المبدأ استثناءات إلا ما نصتْ عليه المادة (4) من قانون العقوبات الليبي.. فيما يتعلق فقط بقانون العقوبات.

حيث نصتْ على (تسري أحكام هذا القانون على كل ليبي أو أجنبي يرتكب في الأراضي الليبية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه.. ويعد في حكم الأراضي الليبية الطائرات والسفن الليبية حيثما وجدتْ إذا لم تكن خاضعة لقانون أجنبي حسب القانون الدولي .. وهذا النص عينه منصوص عليه في معظم قوانين دول العالم بما فيها الدول العربية مثل (تونس والمغرب) عليه فإن قانون الدولة محل التصرف أو العمل هو الساري.

*** عقد البيع..**

باعتبار أن السؤال المكرَّر ورد بشأن شراء الليبيين لعقارات في تونس أو غيرها، فمن هنا يكون القانون التونسي هو المحتكم إليه في أي نزاع يُثار حول عقد بيع وشراء تم في تونس وموضوعه عقار في تونس.. وقد وردت شكاوى عديدة من بعض الليبيين الذين قاموا بشراء عقار فى تونس ثم يعتقدون أنه تم النصب عليهم، وهذا طبعاً على حد قولهم .. وبقيامي بمناقشة بعض منهم حول ما حدث لهم قالوا .. إن أحدهم اشترى منزلاً في تونس واتفق مع مالك العقار التونسي على ثمن البيع وكان200. 000 د. تونسي وقد طلب مالك العقار.. أن يكتب في العقد قيمة صورية بـ 70.000 د. تونسي .. وذلك مساعدة له في تخفيض قيمة الضرائب المستحقة للخزانة العامة التونسية على عقد البيع .

الليبي لا يمانع ويقول لا يهم أكتب ما تريد ظناً منه بأن الأمر لا خير فيه ولا ضرّر ما دام الطرفان البائع والشاري متفقين.

بعدما يتم البيع وفى مدة لا تتعدى عشرة أيام .. يفاجأ الليبي المشتري بإخطار على يد كاتب عدل تونسي بأن تونس كدولة عزمتْ على شراء العقار والحلول محل المشتري وبالثمن المسمى نفسه فى العقد وهو 70.000 د. تونسي يندب الليبي حظه ويصفق بيديه وربما يُولول ويقول : (لقد تم النصب عليَّ) .

الأمر من وجهة نظر قانونية لا نصب فيه ولا غيره.

*** التوضيح**

* الليبي المشتري دفع في الواقع 200.000 تونسي.
* والتونسي البائع قبض في الواقع 200.000 تونسي.

لكن بما أن عقد البيع مصنفٌ من العقود المسماة، وقد حُدِّد فيه الثمن بمبلغ 70،000 د.ل فقط العقد ورقة رسمية معتد بها.

*** القانون التونسي**

الجمهورية التونسية كدولة مستقرة وقديمة ينص قانونها على أن من حق الدولة أعني (تونس) أن تحل محل المشتري وتشتري هي العقار عقد البيع نفسه والثمن المحدَّد به .. يعني الأمر شبيه بحق الشفعة في القانون الليبي يعني دولة تونس إن رأت أنها راغبة في الحلول محل الشاري، أو رأت إن من مصلحتها الحلول محله وشراء العقار عليها فقط أن تخطر البائع والشاري برغبتها تلك وليس لأي منهما الاعتراض على أن تودع ثمن العقار المسجل بعقد البيع في خزانة المحكمة.

*** لهذا كله**

أنوه إلى أن القانون في تونس أكثر تقدماً من القانون الليبي فيما يتعلق بالبيع والشراء على العقارات، وأن مصلحة الأملاك العامة في تونس يقظة وليستْ في سبات عميق ويفرض القانون عليها أن تكون فطنة وتشتري العقار الذي ترى أن من مصلحتها شراؤه.. فأحذروا البيع بثمن صوري يعني الثمن الذي أشتريت به أكتبه فى العقد .

*** المركز القانوني لصاحب السؤال**

مركزه ضعيف بل يكاد يكون معدوماً تماماً وحقيقة ما قام به هو أنه خسر 130.000 ربحته منه تونس لطيبته والقانون لا يحمى المغفلين أو الغافلين .

*** استفادة**

أرجو من مصلحة الأملاك العامة في ليبيا أن تحذو حذو نظيرتها في تونس والتنسيق مع مصلحة الضرائب في هذا الشأن .لأن دولة تونس تعتبر أن الليبي الذي أشترى بـ200.000 وكتب في العقد لسذجته أو طيبته بـ 70.000 إنما تحايل على الجمهورية التونسية وحرمها من استيفاء الضرائب المقرّرة على الـ 200.000د. بالتالي هي تحرمه من 130.000 د.. ولسان حالها يقول اعمل هذا في بلدكم .. أما في تونس فأحذر !!!

(وخلي طيبتك تنفعك) **آمل أن أكون قد وضحتُ واصبتُ والسلام.**

متى يكون عقد بيع العقار قانونياً..؟

هذا السؤال يُطرح ولو بصيغ مختلفة سواء عبر الموقع الإلكتروني، أو مباشرة للصحيفة.

- عقد بيع أي عقار لابد أن يبرم بواسطة محرّر عقود وفي نطاق محكمة الاستئناف المقيد بها .

مثلاً عقد بيع قطعة أرض في ترهونة لا يجوز أن يحرَّره محرّر عقود مقيد بسجلات محكمة استئناف الجبل الأخضر.

إذا ضمناً أن العقد لابد أن يُحرّره محرر عقود فى نطاق اختصاصه .. هذا يعني أن يكون رسمياً ومحدداً فيه الثمن ومستوفياً لكل الشروط الأخرى ما يضمن تطابق إرادة البائع والشاري وخلوهما من أي عائق من عوائق الأهلية .. أو عيوب الإرادة.

والأهم هو أن القانون يفرض على محرّر العقود مراجعة مكاتب التسجيل العقاري قبل إبرام العقد للتأكد من أمرين مهمين.

أولهما - أن العقار المراد إبرام العقد بشأنه لا توجد عليه أية أثقال أو رهون وهو مملوك ملكية قانونية للبائع.

ثانيهما – أن العقار محل العقد المزمع تحريره لا توجد عليه خصومة قضائية ولا توجد عليه أية صحيفة دعوى ولم تعطَ بشأنه أية شهادة سلبية وبمراعاة القرار رقم (1)لسنة 2011 الصادر من مصلحة التسجيل العقاري.

(تنبيه)

لكون مكاتب التسجيل العقاري مغلقة أو لا تعمل فى بعض المناطق حسب الأحوال .

فأننا نكون أمام أمرين.

أولهما – إما أن نوعز لمحرري العقود التوقف على إبرام عقود بيع العقارات لعدم المقدرة على مراجعة مكاتب التسجيل العقاري في نطاق اختصاص ذلك المكتب.

ثانيهما- إما أن نوعز لمحرري العقود بمراجعة المصلحة أي مصلحة التسجيل العقاري الرئيسة وأخذ إفادة بعدم وجود مانع قانوني من إبرام العقد.

ومن المفيد أن نلفت إنتباه السادة والسيدات محرّري العقود أن يحترسوا من إتمام عمليات بيع العقارات كالأراضي والمباني دون مراجعة السجل العقاري.. وهذا يحول دون بيع ممتلكات الغير وأملاك الدولة أو ضياع حق الدولة في استيفاء الأثقال المالية عليها.

قريباً على صفحات العدالة

رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث :-

- الخطط والبرامج التي نفذّت خلال العامين الماضيين من ميزانية المركز هي نفس القيمة التي كانت تمنح له منذ العام 2007

■ منح علاوة التميز فتحت الطريق لضخ دماء جديدة للعمل في مجال الطب الشرعي

■ مشروع البصمة الوراثية لازال متعطلا منذ العام 2008

■ لسنا منغلقين على أنفسنا ولدينا تواصل مع الجهات التي تقدمت للتعاون معنا في الداخل والخارج

فريق من الخبراء المهندسين لتقييم الاضرار التي لحقت بممتلكات المواطنين والدولة جراء الأحداث التي شهدتها طرابلس وضواحيها مؤخراً

استطلاع : طارق ابراهيم الكيلاني- احلام فكار

مصلحة التسجيل العقاري بي

عرفتْ ليبيا نظام التسجيل العقاري بعد صدور قانون الأراضي العثمانية 1858م. حيث قامت الدولة العثمانية بحصر وتسجيل كافة الأراضي والمباني وغيرها في سجلات بعد إجراء تحقيق الملكية وصنفتها إلى (مسقوفات، و أراض، وأملاك وقف) مرتْ المصلحة عبر تاريخها الطويل بعدة مراحل اتسمتْ بالاهتمام وكذلك الاهمال إلا أن مصلحة التسجيل العقاري أولت اهتماماً كبيراً منذ عام 2012م فجاءت الخطوة الأولى بفصل السجل عن أملاك الدولة وأعطت لها صلاحيات واسعة لمباشرة عملها ووضع خططها الإستراتيجية و رصدت لها ميزانية خاصة ومستقلة لغرض ذلك بدأتْ بإعادة تنظيم البيت الداخلي بدءاً بالهيكل الإداري وتطوير مقارها وإنشاء إدارات جديدة واستحداث مكاتب خدمات وشكلت أيضاً لجان لدراسة تشريعات وقوانين النظام السابق لإلغائها أو تعديلها بعد دراستها واستغلت فترة التوقف في تدريب كوادرها ومدى جاهزيتهم للمرحلة القادمة ولمعرفة العمل المنجز ونشاطات المصلحة خلال الفترة السابقة للوقوف على مدى استعدادها عند فتح الأبواب والدعم المقدّم من قبل وزارة العدل وطبيعة العلاقة بينهما ومواكبتها للتطورات العلمية والتكنولوجية والاستفادة من الدعم الدولى المقدم إضافة إلى تساؤلات المواطن حول التشريعات والقوانين السابقة وعمل اللجان المنوطة بهذا العمل.

الصحيفة قامتْ بزيارة المصلحة وإداراتها ومكاتبها وأجرتْ عديد اللقاءات فكان أول لقاء برئيس المصلحة المستشار علي الهادي الطيب عرضنا عليه مجموعة من أسئلة واستفسارات الشارع حيث قال:-

بداية طبيعة العلاقة بين المصلحة و وزارة العدل لم تكن بالصورة التي كنّا نتمناها في الفترة الانتقالية السابقة، فهي علاقة إشرافية باعتبار المصلحة مستقلة بذمتها المالية لها شخصية اعتبارية ولها قانون ينظمها من رئيس المصلحة حتى آخر موظف ولكن ربما انشغال الطاقم الذي كان يدير الوزارة سابقاً بقضايا السجون و التعذيب وحقوق الإنسان نتج عنه فجوة بين الطرفين حيث أصبح كل طرف يشتغل على حاله أما الآن فقد تم الاتصال بنا وطُلب منا تقرير مفصل عن أوضاع المصلحة وأبدوا استعداداً للدعم وتأملنا خيراً.

فيما يتعلق بالدعم المقدّم من المجتمع الدولي للوزارة و زيارة السفير البريطاني حقيقة لم يتم اشراكنا من قبل وزارة العدل سوى مرة واحدة للاستفادة من الحد الأدنى على الأقل لهذا الدعم في مجال إدخال التكنولوجيا الحديثة بعمل السجل العقاري .. أما زيارة السفير البريطاني جاءت ليس من باب الدعم والاهتمام بل لتفعيل العقود المتوقفة التي أبرمتْ سابقاً مع شركات بريطانية استثمارية في مجال التطوير الخاص بالمصلحة .. وبما أن العمل العقاري يتطور في العالم أُدخلتْ التقنيات الحديثة بعمل المصلحة من خلال إدخال منظومات إلكترونية تسهل العمل وتحفظ الوثائق إليكترونياً بالإضافة إلى ربطه بمنظومة «الانترنيت» وهي متوقفة الآن ونحن بصدّد مراجعة الشركات لاستئناف العمل وإدخال الأرشيف اللإلكتروني في كل إدارة على حده وهو مشروع قديم بُدِءَ فيه عامي 2009-2010م .. **أما عن نشاطات المصلحة فقد قامتْ بعقد أول مؤتمر بعنوان** : (الواقع والآفاق) نتج عنه توصيات قيمة وبمشاركة كل أطياف ليبيا وعدد من الوزراء ووفود دولية وبحضور رئيس المؤتمر المستقيل آنذاك «محمد المقريف» في اليوم الختامي ولكنها بقيتْ طئ الأدراج رغم إحالتها لوزير العدل لتفعليها ورئاسة الوزراء والمؤتمر الوطني دون جدوى .. كذلك شاركنا في المؤتمر الدولي للسجل العقاري الذي عقد بدولة تشيلى وكان ناجحاً وأقمنا عديد الورش بالتعاون مع معهد القضاء للتعريف بأهمية عمل المصلحة وأصدرنا أيضاً قرار رقم (238) لسنة 2013م بشأن استحداث إدارات جديدة ومكاتب خدمات .. **أما فيما يخص تساؤلات الشارع عن دور المصلحة في حماية الأملاك العامة والخاصة المسجلة بها من الاعتداءات الحاصلة عليها بعد 2012 وقيام محرّري العقود بإتمام إجراءات البيع والشراء دون الرجوع إلينا والمصلحة مازالتْ مغلقة أمام التسجيل** .. فلابد من الإشارة أولاً أن المصلحة ليس لها أية مسؤولية لحماية الأملاك العامة والخاصة إذ أن مالكيها لديهم الحق في رفع دعوى قضائية لحماية أراضيهم أو مبانيهم أو عقاراتهم من السطو والتعدي .. فدورنا تحذير إداراتنا بأخذ الحيطة والحذر عند تسجيل أي عقار لو لاحظنا ظاهرة معنية ونحن الآن مازلنا نعمل بالقرار (102) الصادر عن المجلس الوطني بالتوقف .. أما الشق الثاني من السؤال ستقوم المصلحة بتسوية هذا الأمر عند فتح أبوابها لتسجيل كل عقود البيع والشراء في فترة التوقف فإذا كانت سليمة سيتم التسجيل .. أما إذا وجدتْ تجاوزات سيتم إيقاف هذه العقود وعلى الشاري والبائع الحق في رفع قضية أمام المحاكم للفصل في الأمر وقد يطال أيضاً محرري العقود .. **وستكون اهتمامات المصلحة في المرحلة القادمة** متابعة الفروع للمشاريع الجديدة الواقعة بنطاقها ومتابعة وتقييم أداء الموظفين الجدد وإعداد تقارير دورية عليهم والاهتمام بادخال البيانات والأرشفة الإلكترونية بالإدارات مع استعداد المصلحة لتفعيل العمل العقاري في حال الإذن بمزاولة العمل مع أخذ الاحتياطات بشأن المحافظة على الإدارات في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

السيد فرح محمد عبدالله مدير الإدارة العامة للشؤون الفنية والمساحية

يعد العمل المساحي فى التسجيل العقاري العمود الفقري في عملية تحقيق الملكية بما يُعرف بـ(الرفع المساحي للملكيات) لهذه الإدارة حيث سعتْ دائماً خلال الفترة الماضية على التجديد والاستحداث إذ تم استحداث وحدة النظم الجغرافية بالإدارة بعد دراسة المقترح وسيتم ضمها إلى قسم الخرائط كما قمنا بعديد النشاطات منها إعداد وتنفيذ دورة تدريبية على جهاز (GBS) لعدد (36) مهندساً فنياً لإعداد المتدربين ودورة أخرى في العمل المساحى للمهندسين والفنيين الجدّد وعددهم (25) مهندساً إضافة إلى إعداد دورات تدريبية أخرى على برامج الرسم الهندسي باستخدام الحاسوب لعدد (35) متدرباً وتم إعداد وتنفيذ دورة أخرى على جهاز (GPSVIA) لفرع طرابلس لعدد (18) ومثلها في منطقة جبل نفوسه لعدد (30) على جهاز (GPSRS) وإعداد مقترح لنظم المعلومات الجغرافية (GIS) وقمنا أيضاً بإعداد وإخراج مناهج تدريبية للأجهزة مع تجهيز معمل حاسوب متكامل لتدريب الكوادر الفنية كما أيضا تنظيم وتدريب دورة للمنطقة الغربية على جهاز (GPS(1200والعدد (20) متدرباً.. وقد تم تأجيل خطة تدريبية لكل من فرع المصلحة بالجبل الأخضر وبنغازي و سبها ولا ننسى ورشة العمل التي أقيمتْ بالمعهد العالي للقضاء وأخيراً تدرس الإدارة مقترح تقنية المحطات الدائمة (CPRS) للنظام العالمي لتنفيذ الأعمال المساحية ودخولها حيز العمل إذ ستوفر 50 ٪ من الوقت والجهد والدقة في الرفع المساحي و تكاليف تركيبها غير مكلفة مع مطالبتي من الجهات المختصة الاهتمام بهذا المقترح.

السيد أمجد شعبان المجذوب / رئيس قسم التدريب بإدارة الموارد البشرية

اعتمدتْ إدارة الموارد على تطوير المهارات والقدرات لموظفي المصلحة للرفع من كفاءتهم فهى تسعى دائماً لوضع الخطط الإستراتيجية الكاملة رغم عدم دمج بقية أقسامها لإتمام الهيكلية الخاصة بها وهي قسم شؤون الموظفين وقسم التخطيط إضافة إلى قسم التدريب وهو حديث كان يتبع الشؤون الإدارية سابقاً ثم انضم عام 2013 بقرار تبعية القسم إلى إدارة الموارد البشرية .

قام قسم التدريب مباشرة عمله أواخر عام 2011 ووضع خطة لإعادة تأهيل الكوادر العاملة بمصلحة التسجيل العقاري بإقامة دورات تدريبية متخصصة سواء أكانت محلية أو خارجية بعد تجميع العروض وفق المعايير الفنية المراد تطويرها .

المرحلة الأولى تم خلالها تدريب 1500 متدرب بدورات داخلية على مستوى كل فروع المصلحة على استعمال الحاسوب وصيانته وتعلم اللغة الإنجليزية إضافة إلى دورات

*** امجد شعبان :**

لا توجد معايير للمتدربين باعتبار الكل مستهدف

*** صالح خليفة :**

أهم الإشكاليات التي تعيق عمل المكتب التشريعات والقوانين السابقة التى لم يتم البت فيها

*** مسعود خليل :**

إلى جانب ردودنا على المراسلات والاستفسارات نقوم بإعطاء الإفادة الإدارية التي لا تحل محل الشهادة العقارية

*** محمد مفتاح :**

وجدنا تركة ثقيلة غير معروفة لفقدان بعض المعلومات وسرقة بعض الأجهزة وإصابة بعض الإدارات بالقذائف

* د. علي الهادي الطيب :
رغم نجاح المؤتمر الأول (الواقع والآفاق) إلا أن التوصيات بقتْ رهينة الأدراج

* السيد فرح محمد :
دخول تقنية محطات الدائمة CPRS سيوفر 50 ٪ من الجهد والتكلفة والدقة في الرفع المساحي

ـــن التشريع والتنفيذ

تصوير : عصام الحبيشي

إدارية في مجال السكريتارية والأرشفة اللاليكرونية وإعداد التقارير والتدرب على نظام (GBS) المتطور وأخرى دورات قانونية بالتعاون مع معهد القضاء تأتي بعدها المرحلة الثانية بإيفاد المتميزين من الدورات الداخلية حوالي 150 متدرباً إلى دورات خارجية إلى كل من (المغرب وتركيا والأردن وتونس) حيث لا توجد معايير للمتدربين في المرحلة الأولى باعتبار الكل مستهدف .. سيتم في المرحلة القادمة التركيز على نظام (CBS) و (GIS) الخاص لمهندسي المصلحة التابعين لإدارة المساحة الفنية وقد بدأنا فعلاً بتدريبهم على هذين النظامين ونحن بصدّد استكمال بقية نشاطاتنا في المرحلة القادمة ونطالب بسرعة صرف الميزانية لتنفيذ خطة 2014 التي توقفتْ بسبب الأزمة التي مرتْ بها مدينة طرابلس وكذلك خطة 2015 القادمة .

صالح خليفة مرجان / مدير مكتب المشروعات

تم استحداث مكتب المشروعات عام 2013 وذلك لحرص المصلحة على إنشاء مقرات وإدارات التسجيل العقاري في جميع فروع ليبيا بالتعاون مع مجلس الوزراء ووزارتي التخطيط والمالية لغرض تطوير المصلحة.

قام المكتب بمتابعة المشاريع المتوقفة لاستكمالها العام (2008 - 2009) وعددها 23 مشروعاً أغلبها باشرتْ الشركات العمل بها بعد التحرير وسُلمتْ بعضها وتم ذلك بعقد اجتماعات مع جهاز تطوير المراكز الإدارية وتحويل 5 مشاريع من أصل 23 لم يتم البدء فيها وهي (سبها وجادو والعجيلات وطبرق وزليطن) قمنا بمراجعة عقودها وتعديل أسعارها السابقة باعتبارها لا تتماشى مع التعاقدات الحالية بأسعارها الجديدة وتعديل التصاميم والخرائط لتلائم الجوانب الفنية لطبيعة عمل المصلحة وتم تحويل المبالغ الجديدة حسب الدراسة إلى مجلس الوزراء للاعتماد والمراجعة.كما قمنا نهاية عام 2012 بصيانة أغلب الإدارات وعددها 27 مع التأثيث خصوصاً التى تعرضتْ إلى الحرق والاعتداء بالمنطقة الشرقية مثل إدارة توكرة ودرنة كما قمنا أيضا بتعاقدات مع مكاتب استشارية تشرف على المشاريع والمواقع التى ذكرتها باعتبار مكتب المشروعات ليس لديه حالياً مهندسين وفنيين بالعدد الكافي للمتابعة ولحداثة إنشائه ..وتم أيضاً استحداث 14 إدارة و11 مكتباً جديداً أضيفتْ إلى 46 إدارة و8 فروع موجودة سابقاً وقام المكتب بتسليم بعض المواقع هذا العام منها موقع مدينة غات.. **ولعل أهم الإشكاليات والعوائق التى تعيق عمل المكتب** التشريعات والقوانين السابقة التى لم يتم البت فيها من حيث التعديل أو الإلغاء ووضع الجهة المسؤولة في منح إفادة الملكية للمواطن ما يعرف سابقاً بـ(شيخ المحلة).. مع عدم وجود مخططات وخرائط معتمدة ننطلق منها .. **في المرحلة القادمة إن شاء اللّه نطالب الاهتمام أكثر بالمكتب وتسريع صرف الميزانية** 2014 التى توقف معها عمل الشركات بالمشاريع .. قمنا بتقديم ميزانية 2014 فيها تكملة للمشاريع السابقة وأخرى مقترحة ونحن بصدد تحضير ميزانية 2015 ونقل بعض مقترحات 2014 بها.

مسعود خليل على الأزرق / مدير إدارة الشمال طرابلس

إدارات السجل العقاري بصفة عامة وبموجب القرار الصادر من المجلس الانتقالي رقم 102 لسنة 2011 اقتصر عملنا على العمل الإداري فقط بموجب مادة (3) التي تقول : يقتصر عمل مصلحة السجل العقاري على العمل الإداري ساري المفعول إلى غاية الآن .. وبذلك يقتصر عملنا إلى جانب العمل الإداري الردود على المراسلات الآتية من الوزارات وعلى المحاكم وإدارة القضايا ونقوم بالرد على الاستفسارات إضافة إلى إعطاء (الإفادة الإدارية) التى لا تحل محل الشهادة العقارية في حد ذاتها ولكن نقدمها للمواطن بعد طلب كتابي منه يذكر فيه رقم الملف العقاري الموجود لدينا وإيفادة بحدود العقار وملكيته وإذا بها رهون أو أحكام وما يحتويه العقار .. **نطمح حقيقة تفعيل العمل من جديد** لأن المواطن ينتظرنا ونطلب منه الانتظار والصبر إلى حين تعديل أو إلغاء قوانين النظام السابق خصوصاً المتضرّرين الذين أخذت أملاكهم لأن التركة ثقيلة وتحتاج إلى صبر وتريث مطالبنا واضحة جلها تنصب على الجانب التدريبي والقانوني والفني الهندسي خصوصاً للمرحلة القادمة ومعاودة الشركات للعمل بالمنظومة الإلكترونية التي توقفتْ عن العمل في 2010م.

محمد مفتاح البهيليل / مدير إدارة المعلومات والاحصاء :

تعد إدارة المعلومات والإحصاء إدارة عامة تتبع رئيس مصلحة السجل العقاري ورئيس لجنة الإدارة مختصة في تسجيل وتوثيق ما تقوم به الإدارات الخدمية حيث ترجع إلى إدارة المعلومات وإدخالها رقمية في منظومات.

في عام 2011 جاءت إدارة جديدة وجدتْ تركة ثقيلة غير معروفة لفقد بعض المعلومات وسرقة بعض الأجهزة أثناء فترة الأحداث وإصابة بعض الإدارات بالقذائف .. بدأتْ الإدارة عملها أولاً مراجعة وترتيب كافة الأعمال المتوقفة خصوصاً ما يتعلق بمشروع تطوير الأرشفة ومنظومة العمل الإلكترونية التى دخلتْ حيز العمل ووصلتْ إلى مراحل متقدمة من الانجاز خصوصاً فرع طرابلس الذي بدأ العمل بهذه المنظومة بها إلى غاية 2010 توقف العمل بسبب الأحداث.

اتصلنا بالشركات المشرفة على برامج التطوير واجتمعنا معهم بداية عام 2014 وتم الاتفاق على مباشرة العمل لولا أحداث طرابلس الأخيرة لبوشر العمل.

وبخصوص سؤالك عن مشروع تطوير الأرشفة مازال متوقفاً ولازلنا نتباحث في سبل استغلال هذا المشروع ودخوله حيز العمل .. نحن بصدّد إعادة تنظيم الهيكلية ومتابعة موضوع توقف المنظومة عن العمل باعتبار المشروع منفصلاً عن المصلحة سابقاً إذ نقوم بضم كل جزء إلى إدارته المختصة مثلاً جزء التدريب إلى إدارة التدريب .. وجزء المعلومات إلى إدارة المعلومات والإحصاء بهذا الشكل.. مازال العمل متوقفاً في إدارتنا المنصبة في استغلال هذه الفترة بإعداد هيكلية جديدة وحديثة تواكب مفهوم مشروع التطوير السابق بتقييم الموظفين الجدد باعتبار ليس لديهم خلفية سابقة عن المشروع وإعداد خطة ورؤية للدورات التي يستحقونها .. كما قمنا بدورات في أمن المعلومات وحماية الشبكات ودورة مبادئ برمجة تساعد المهندسين على الصيانة وكشف الأخطاء .. ونطالب أخيراً بتوفير الإمكانات.

في العدد القادم :

لقاءات مع مسؤولين في مصلحة التسجيل العقاري والتوثيق فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات

لقاء : طارق ابراهيم الكيلاني

رئيس قسم الحركة والنقل لصحيفة العدالة :

نأمل من موظفي الهيئات القضائية احترام مهنـــ

حظي قسم شؤون الحركة والنقل بوزارة العدل بنقلة نوعية شملت عدة جوانب من ناحية الأداء و صيانة مرافقه المتهالكة وصولاً إلى استحداث وحدات خدمية جديدة به وإبرام عقود لموظفين جدّد بالإدارات والأقسام في خطوة تهدف إلى ضخ دماء جديدة بشباب واعد وتوفير آليات وسيارات جديدة لأداء الأعمال المنوطة بالقسم أدت كل هذه التغيرات رغم استمرار قلة الإمكانات واستياء موظفي القسم من ظروف العمل القاسية قامتْ الصحيفة بزيارة القسم ومقابلة رئيس شؤون الحركة السيد عبدالسلام عبدالدائم أمين الذي رحب بنا وأجاب عن تساؤلاتنا قائلا :

استحدثتْ وحدات جديدة تابعة لقسم الحركة والنقل .. ما الوحدات وما الغرض منها؟

كان القسم في الماضي يؤدي أعمالاً عادية جداً قمنا والحمدللّه باستحداث وحدات خدمية الغرض منها تنظيم القسم ورفع كفاءة العمل المنوط به حيث تم إنشاء وحدة الأرشفة والمعلومات وإدخال أجهزة كمبيوتر لتطوير العمل والحفظ كذلك استحداث منظومة للمخازن والورش لمعرفة الصادر والوارد منها أيضا إنشاء وحدة الضيافة ومقرها ديوان الوزارة وتبعيتها لقسم شؤون الحركة الغرض منها القضاء على المركزية وتقديم خدمات مستعجلة وفورية للديوان والوكلاء من استقبال الضيوف من المطار للإقامة بالفنادق أثناء المؤتمرات وغيرها .. وكذلك استحداث وحدة التفتيش والمتابعة وظيفتها متابعة كل السيارات للوقوف على جاهزيتها أثناء العمل والقيام بالتفتيش عليها والفحص.

ما هي المعايير التي بها يتم توزيع السيارات .. وما العددالذي وزع على الفروع؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد من توضيح أمرين عند التوزيع الأول سيارات عاملة وأخرى تسمى سيارات عهدة شخصية السيارات العاملة الخاصة بالمحاكم والنيابات وغيرها نحن من نقوم بتوزيعها بناءً على طلبات قدمتْ لنا عن طريق تشكيل لجان لمعرفة احتياجات الفروع والمحاكم والنيابات فى مختلف ربوع ليبيا .. أما سيارات العهدة الشخصية فهي ليستْ من اختصاصنا بل ديوان الوزراء هو المسؤول عن ذلك يضع المعايير حسب علمنا البسيط تتمثل فى الأقدمية والترقيات والأسبقية حسب مدة الخبرة وغيرها من البنود وتم أخيراً إحالة موضوع توزيع السيارات الجديدة الخاصة بالمستشارين التابعين للقضاء إلى إدارة التفتيش وسلمت لها 60 سيارة .. ومثلها للنائب العام .. أما عدد السيارات التى وزعت يصل 350 سيارة مسؤول عنها قسم الحركة.

تعاني مكاتب خدمات الفروع من صعوبات ومشكلات سواء على مستوى الإدارة أو التجهيز .. هل قمتم بإيجاد حل لهذه المشكلة ؟

حقيقة غالباً ما يتردّد مندوبو الفروع على قسم الحركة بحكم الطلبات التى يقدمونها كل شهرين أو ثلاثة من قبل مكاتبهم لغرض توفير قطع الغيار والزيوت وغيرها من المطالب عن طريق رسائل رسمية لذلك لا توجد مشكلات بسبب الاتصال المباشر معهم بشكل دوري ولكن ربما يتعلق باحتياجهم إلى استحداث ورش عمل.

وحول خدمات المراكز التى توقفت عن العمل والموجودة فى بعض الفروع بسبب قلة الإمكانات قمنا بتقديم مقترح إلى وزارة العدل للقضاء على المركزية تتعلق بإنشاء ورش صيانة صغيرة الحجم وقريبة من قطاعات العدل التابعة للفروع الموجودة في نطاق قطاعات العدل العاملة في الجنوب .. كذلك الأمر في مدن بنغازي والزاوية ومصراته لكسب الجهد والوقت والقضاء على المركزية .. إنشاء محطات وقود خاصة بالعدل بدلاً من الاشتراكات .. هذا العمل يحتاج إلى مبالغ باهظة وتكاتف جهود الوزارة وإدارة التخطيط بتوفير الأموال لغرض ذلك ونحنِ على اتصال دائماً مع الفروع لتذليل كل الصعاب إن وجدتْ.

تعاني الورشة الفنية والسمكرة صعوبات على مستوى

ليس من اختصاص القسم توزيع سيارات العهدة الشخصية كما يُشاع

ـــة السائق والاهتمام بالوحدات الفنية داخل القسم

المعدات والأجهزة وقلة الاهتمام بالعاملين بها كيف ترى ذلك ؟

هذا صحيح تم في الآونة الماضية إدخال بعض المعدات والأجهزة لتقديم كافة الخدمات على مستوى الورشتين كذلك تم إقحام دماء جديدة من الشباب الليبي للعمل بهما ومدهما بالقطع واللوازم الخاصة بعملهم .. كما تم تطوير مباني الورشتين من قبل شركة صيانة متخصصة للوقوف على الجوانب الفنية المتعلقة بطبيعة عملهما إلا أن العوائق مازالت موجودة متمثلة في قلة بعض القطع الغيار الخاصة ببعض المركبات الآلية وبعض الأجهزة المتطورة بطبيعة عمل الورشة .. أما ورشة السمكرة لا تزال تعمل والماء مقطوع عنها مع عدم وجود شفاطات لسحب المواد السامة عند الطلاء في ظل نوافذ صغيرة حجم إضافة إلى الأرضية السيئة التي تسبب دخول مياه الأمطار في فصل الشتاء إليها كل هذا لا تزال الشركة المنفذة لتطوير مقر القسم لم تستكمل عملها بعد ونحن نأخذ هذه الأمور بجدية ومتابعة مستمرة.

لاحظنا أثناء تجوالنا بمقر الحركة عدم وجود نظام الأمن والسلامة الخاص بحماية العاملين أو المرافق الموجودة بها .. ما السبب في ذلك؟ .. وهل قمتم بتقديم مقترحات لتفادي هذا الأمر ؟

السبب في الإهمال والتقصير يرجع إلى بطء الإجراءات فقد خاطبنا وزارة العدل فيما يخص وضع قسم الحركة فيما يتعلق بالأمن والسلامة ما يعرف (بالسيفتى) إذ تمحورت مطالبنا حول توفير إسطوانات إطفاء خاصة بالمكاتب والورش وتوفير إسعافات أولية عند حدوث أية إصابات مع تجهيز سيارتين الأولى خاصة بالإسعاف.. والثانية للإطفاء توضع بجانب محطة الوقود بالوزارة وتركيب أجهزة إنذار للحريق وكذلك تنظيم دورات لموظفي القسم على نظام الأمن والسلامة مع توفير ملابس وأحذية خاصة لمقاومة البقع والزيوت والإصابات ومعالجة صناديق الكهرباء والأسلاك الموجودة عشوائية.

عدم وجود قيافة موحدةللسائقين أدى إلى إهمال المظهر العام زد على ذلك تعرضهم للخطر عند تنفيذ الأحكام ما هي التدابير التي أخذت لحمايتهم ؟

خاطبنا وزارة العدل بمطالب ضمت توفير أربع بدل للسائقين شتوية وصيفية لإظهارهم بصورة جدية ورسمية تعكس هيبة الوزارة أثناء المؤتمرات والاجتماعات وحتى عند استقبال الضيوف ولم يحدث شئ .. أيضا مسألة تعرضهم للخطر المسلح أثناء تنفيذ أحكام المحضرين أو السطو المسلح لغرض سرقة السيارات صحيحة بل تعرضوا إلى اطلاق النار قمنا بمخاطبة الوزارة بذلك لإيجاد حل للانفلات الأمني الذي تمر بها البلاد وقررنا إقرار علاوة الخطر ولم يحدث شئ زد على ذلك نظرة بعض المسؤولين بالوزارة لهذه المهنة التي تحددها ضوابط وقوانين فما دخل السائقين قيامهم بأعمال خارجة عن اختصاصاتهم ولو رفضوا يتعرضون الى مشاكل زيادة عن ذلك التهميش والتعالي من بعض الأفراد غير المسؤولين فهم يعملون فى ظروف أمنية صعبة في ظل عدم وجود تأمين صحي لهم .

يتهم قسم الحركة والنقل من قبل موظفات الوزارة بالتقصير فى توفير حافلات نقل لهن رغم صدور تعليمات وكيل الوزارة للشؤون الإدارية والمالية بالأمر ما ردك على ذلك ؟

هذا الاتهام غير صحيح ومرد عليه حقيقة وزارة العدل قامت فى الفترة الماضية بالإعلان عن حاجتها لعدد كبير من حافلات نقل لموظفيها الكرام وشكلت لجنة لغرض ذلك واجتمعتنا بالشركة الموردة وتم التعاقد معها لجلب 120 حافلة نوع (نيسان) لنقل موظفات الوزارة من بيوتهن إلى أعمالهن والعكس إلا أن هذا الأمر تأخر بسبب عدم فتح اعتماد من قبل الشركة لتوزيع السيارات وقمنا نحن قسم الحركة بتحرير استبيان وتوزيعه على مستوى المحاكم والنيابات للموظفات اللاتي يرغبن الاستفادة من هذه الميزة بتقديم بيانات تتعلق بالاسم ومكان العمل والسكن وهذا يدل على عدم تقصير القسم بهذا الأمر .

وفي ختام اللقاء ..

ارجو من وزارة العدل الإسراع في تلبية المقترحات التي ذكرتها واشكر كل موظفي قسم الحركة دون استثناء لظروف العمل التى يعملون بها .. وأطالبُ بدورات متخصصة في مجالات فنية حساسة لتطوير العمل المقدّم والمطلوب منا مثل دورات في (الكمبيوتوماتك) ودورات محركات الديزل وصقل الفنيين الورشة والسمكرة بدورات متخصصة ومتقدمة وتوفير كل الدعم للسائقين لأداء مهامهم على أكمل وجه.

تم التعاقد مع الشركة الموردة بشأن إستيراد (120)حافلة لنقل موظفات الوزارة

العدالة

10 جمادى الأولى
1436هـ الموافق
1 مارس 2015م

احتفل الشعب بثورة 17 فبراير

العدالة
صحيفة تصدر عن إدارة العلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل

هاتف - 0214808432
بريد مصور - 0214808432

إخراج وتنفيذ
قسم الشؤون الفنية بالصحيفة

طبعت بمطبعة
العدل